المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/03/2012

المساء
ALMASSAE

نادي القضاة يحسم موقفه من استقلالية النيابة عن وزير العدل

إسماعيل روحي 2021/1

في أول رد فعل على مذكرة وزارة العدل حول ظاهرة الاعتقال الاحتياطي، والتي تحدثت عن ضعف التخليق داخل منظومة العدالة، قرر نادي قضاة المغرب التصريح بممتلكات وديون جميع أجهزته التسييرية، بما فيها ممتلكات أعضاء مجلسه الوطني والمكاتب الجهوية، وأوضح مصدر مسؤول داخل النادي أن القرار اتخذ خلال دورة المجلس الوطني الثالثة، التي انعقدت أول أمس السبت بالرباط، من أجل ضمان الشفافية والتعبير عن رغبة النادي في تخليق منظومة العدالة.

وحسم المجلس الوطني لنادي القضاة في مسألة ضرورة استقلال النيابة العامة عن وزير العدل وخضوعها للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، كما دعا إلى ضرورة اختيار الرئيس الأول لمحكمة النقض وكذا الوكيل العام للملك بها، باعتبارهما عضوين، بحكم المنصب، في المجلس الأعلى للسلطة القضائية، عن طريق الانتخاب من طرف قضاة المملكة شريطة توفرهما على الشروط الضرورية المرتبطة بالكفاءة والنزاهة اللازمتين للترشح للمنصبين المذكورين.

وأكد ياسين مخلي، رئيس نادي القضاة أن أعضاء المجلس الوطني صادقوا بعد نقاش عميق على مذكرة النادي بخصوص تصوراته حول المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والتي من المقرر أن تقدم إلى جميع الهيئات المعنية في وقت لاحق، موضحا أن المذكرة التي تمت المصادقة عليها من طرف أعضاء المجلس الوطني لنادي القضاة تضم مواقف جد متقدمة حول المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وأشار مخلي إلى أن مذكرة نادي قضاة المغرب اختلفت مع مبدأ الأقدمية الذي جاء في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول اعتماد الأقدمية للترشح للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، موضحا أن النادي سيطالب بفتح الباب أمام جميع القضاة لشغل عضوية المجلس الأعلى للسلطة القضائية دون اعتبار للأقدمية، مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة التدريب والتكوين على اعتبار أن الهرمية داخل المجلس الأعلى للقضاء أثبتت فشلها.

ونصت المذكرة، كذلك، على ضرورة إشراف المجلس الأعلى للسلطة القضائية على المعهد العالي للقضاء والتكوين المستمر للقضاة ورفع يد وزارة العدل عن هذا المجال ضمانا لاستقلالية السلطة القضائية.

وكشف المصدر ذاته أن النادي سيلتقي مسؤولي وزارة العدل اليوم بالرباط من أجل تدارس النقط العالقة المتعلقة بالتعويض عن العمل خلال فترات الديمومة والساعات الإضافية.

العدد 1019 - الاثنين 25/03/2013

نقابة الصحافيين تطالب الفرق البرلمانية بدعمها

الاعتداء على الصحافيين يصل إلى قبة البرلمان

٨٥٩/١٥

■ آمال أبوالعلاء ■

وجه حسن طارق وحسناء أبو زيد، البرلمانيان عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، سؤالين كتابيين إلى وزير الداخلية امحند العنصر، ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، لمساءلتهما بشأن تجاوزات بعض رجال القوة العمومية في حق الصحافيين والمارة أثناء تفريقهم للوقفات الاحتجاجية.

وتأتي هذه الاستفسارات على خلفية الاعتداء على 5 صحافيين أثناء تغطيتهم لبعض المظاهرات بشارع محمد الخامس في الرباط، منذ بداية الأسبوع الماضي.

وقال حسن طارق، في اتصال مع «أخبار اليوم»، إن السؤالين جاءا للفت انتباه وزير الداخلية ووزير العدل والحريات إلى أن الاعتداء المتكرر على الصحافيين من طرف السلطات الأمنية أمر لا يليق بالمغرب، بلد الحق والقانون، وأضاف طارق: «إن الاعتداء الأخير على الصحافي محمد بلقاسم تم أمام عيني»، مشيرا إلى أن عناصر القوة العمومية يقومون، أثناء تدخلاتهم لتفريق الاحتجاجات، بتجاوزات خطيرة في حق عدد من المواطنين المحتجين، تطال في كثير من الأحيان المارة والصحافة، حيث يعمد المتدخلون إلى الضرب بالعصي مما ينتج عنه في مرات عديدة حالات إغماء وحالات كسور، كما يكون المحتجون عرضة للشتم والسب والإهانة.

وساءل البرلمانيان وزير الداخلية عن تعرض الصحافي محمد بلقاسم وعدد من الصحافيين مؤخرا لتعنيف مادي ولفظي أثناء قيامهم بعملهم في تدخلات متفرقة لرجال الأمن بالرغم من التعرف على هويتهم، حسب ما صرح به هؤلاء الصحافيون، واستفسرا الوزير عن الإجراءات التي ستقوم بها الوزارة لوقف مسلسل التجاوزات في حق الصحافيين وضمان قيامهم بمهامهم في ظروف طبيعية، وطالباه بالتدخل العاجل لوقف مسلسل التضييق على الحريات والصحافة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف مثل هذه الممارسات.

من جهة أخرى، قرر المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية توجيه رسائل إلى لجنتي الاتصال والداخلية بالبرلمان، وطلب دعم الفرق البرلمانية، وإجراء الاتصالات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان لطرح هذا الملف عليهم بشكل رسمي.

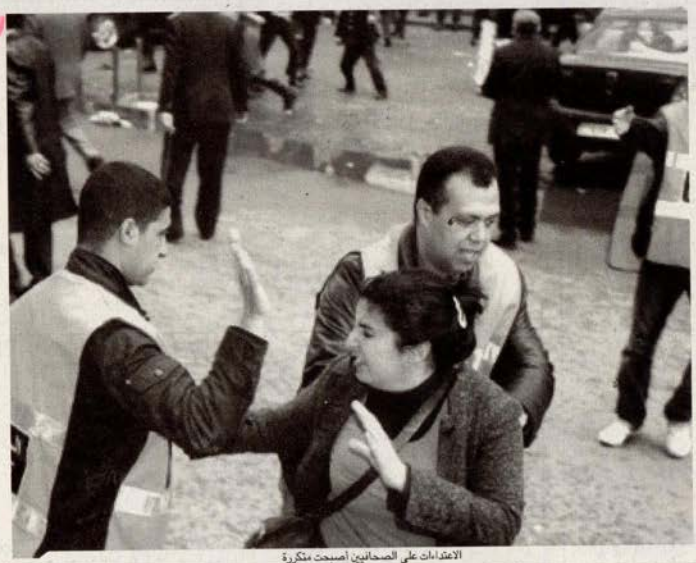

الاعتداءات على الصحافيين أصبحت متكررة

وكان مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، قال، خلال اللقاء الصحافي عقب انعقاد المجلس الحكومي الأخير، إنه أبلغ وزير الداخلية، امحند العنصر، بحادث الاعتداء الذي وقع يوم الأربعاء الماضي وسط الرباط على الصحافي محمد بلقاسم، مؤكدا أنه أمر بالتحقيق والبحث في الموضوع ومعرفة ملابساته، وأنه وعد باتخاذ ما يلزم من إجراءات. واعتبر الخلفي أن وزارته تسجل كل حالات التضييق على الصحافيين، بموجب الاتفاق المبرم بين الوزارة وبين النقابة الوطنية، مع إحالة كل الحالات على وزارتي العدل والداخلية، مؤكدا رفضه لهذه السلوكات التي تقع والتي يجب القطع معها، مشيرا إلى أن المغرب قطع شوطا كبيرا في النهوض بحرية الصحافة.

يذكر أنه خلال الأسبوعين الماضيين تعرض كل من الزملاء أنباء أمراو، ياسر المختوم، ومحمد بلقاسم، عن جريدة التجديد، والمهدي السجاري ومحمد الحمزاوي عن جريدة المساء للتعنيف من طرف رجال الأمن.

اليزمي: «إدريس ماشي سميتي وداك الشي اللي تيتقال عليا فالفيسبوك غير تخريبق»!

إدريس اليازمي

10/9/12

كشف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن «إدريس» ليس اسمه الحقيقي بل اليزمي الحسني الخمار، هو اسمه أما إدريس فهو « إسم نضالي» فحسب وغير موجود في بطاقته الوطنية. وعن الانتقادات الكثيرة الموجهة له خصوصا من مغاربة الخارج، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال حلوله نهاية الأسبوع الأخير ضيفا على برنامج «في قفص لاتهام» الذي تبثه «ميد راديو» بأنه غير متابع لكلما يروج عنه وعن عمله في مجلس الجالية والأجر الذي يتقاضاه والسفريات التي يقوم بها، واصفا كل ما يروج بخصوصه على «فيسبوك» بـ«التخريبق». وأكد اليزمي أن الأجر الوحيد الذي يتلقاه هو بصفته رئيسا للملس الوطني لحقوق الإنسان، وغير ذلك مما يروج مجرد محاولات للبعض للوصول إلى البرلمان. وفي رده على سؤال حول وجود جالية مغربية في إسرائيل، أوضح اليزمي أن الجنسية المغربية «ما كطيحش»، مؤكدا «ممكن نمشي لإسرائيل»، كما علق على الضجة التي أحدثها وثائقي «تنغير جيريزاليم» بالقول «لا يمكن أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم».

وفد يمثل المجتمع المدني الأمريكي

في زيارة لمدينة الداخلة

2/6889

التقى وفد أمريكي يمثل عشر جمعيات تنشط في مجالات حقوقية وثقافية ويضم أكاديميين ومحللين سياسيين وإعلاميين، أول أمس السبت بالداخلة، مع فاعلين جمعويين وحقوقيين وعائدين إلى أرض الوطن، ووقف على آليات اشتغال هذه الجمعيات ودورها التنموي الفاعل.

وكان الوفد الأمريكي، الذي يضم 15 شخصا برئاسة نهاد عوض المدير العام لمجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية «كير»، قد وصل إلى الداخلة في وقت سابق من نفس اليوم، في إطار زيارة يطلع خلالها على المنجزات التي تحققت في جهة وادي الذهب-لكويرة والمؤهلات التنموية التي تزخر بها.

وقد قام الوفد بالاطلاع على جانب من هذه المنجزات من خلال جولة ميدانية زار خلالها كلا من ميناء الداخلة الجديد والقاعة المغطاة للرياضات والملعب البلدي المعشوشب لكرة القدم والمكتبة الوسائطية وقصر المؤتمرات والضيعة الفلاحية بتاورطا.

وأعرب أعضاء الوفد عن إعجابهم بالمنجزات التي تحققت بالجهة وبمظاهر التنمية التي تشهدها خاصة في مجالات البنيات التحتية.

وقال رئيس الوفد في كلمة له خلال اللقاء الذي جمع أعضاء الوفد الأمريكي بالفاعلين الجمعويين والحقوقيين «ما رأيناه بالداخلة يبشر بالخير ويدعو للتفاؤل ونحن فخورون بما اطلعنا عليه»، مؤكدا أن الوفد خرج بانطباعات جيدة وسيقوم بإبلاغ الرأي العام الأمريكي بما وقف عليه من حقائق خلال زيارته لمدينة الداخلة والشهادات التي استمع اليها من هؤلاء الفاعلين.

وأبرز نهاد عوض، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذه الزيارة كانت «عملية جدا وفتحت العيون على واقع ايجابي وعلى الاهتمام الحقيقي والعملي لتطوير البنية التحتية وأداء مؤسسات المجتمع المدني المغربية وعملها في الجنوب كما هو الشأن في الشمال».

وأضاف أن الوفد الأمريكي «وجد تنمية حقيقية في الجنوب على المستوى التعليمي والاجتماعي والسياسي، وهو الشيء الذي فاجأنا، وترك انطباعا حقيقيا لدى أعضاء الوفد».

وركزت المداخلات التي قدمها ممثلو النسيج الجمعوي بالجهة على الحضور المتميز للمرأة الصحراوية في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما تتمتع به من حقوق كفاعل وشريك أساسي في التنمية بمختلف تجلياتها.

وذكروا بآليات اشتغال النسيج الجمعوي ودوره الفاعل في التنمية البشرية وعلى الخصوص في مجال محاربة الفقر والهشاشة وخلق فرص مدرة للدخل.

كما أشاروا إلى سياسة التضليل التي يمارسها «البوليساريو» ومن يقف وراءه، مبرزين أن رفضه إجراء إحصاء دقيق للمحتجزين المغاربة في مخيمات تندوف يهدف إلى تضليل الرأي العام والجهات المانحة للحصول على مساعدات لا تذهب إطلاقا إلى وجهتها الحقيقية في وقت يعيش فيه المحتجزون في تلك المخيمات ظروفا قاسية.

وفي معرض حديثهم عن الجانب الحقوقي، أبرز المتدخلون أن الصحراويين المغاربة يتمتعون بكافة الحقوق كناخبين ومنتخبين ومواطنين ينعمون بكل حقوق المواطنة عكس ما هو حاصل في مخيمات تندوف حيث تنعدم أبسط حقوق الإنسان ويعيش المحتجزون وضعاً مأساويا ومزريا تمارس فيه الانتهاكات الصارخة لحقوقهم من قبل «البوليساريو» ومن يقف وراءه.

وأكدوا أن خلق لجان جهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية يجسد حقيقة الاهتمام الذي يوليه المغرب لهذه الأقاليم ولسكانها المتشبثين بوحدتهم، مشيرين إلى مشروع الحكم الذاتي في ظل السيادة المغربية الذي يعتبر حلا واقعيا يضمن للصحراويين كل حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

اتفاق 25 مارس .. سنتان على وعد الدولة بالإفراج عن معتقلي السلفية

هِسبريس – طارق بنهدا (عدسة منير المحيمدات)

الاثنين 25 مارس 2013 – 14:00

احتج اليوم العشرات من السلفيين أمام مبنى وزارة العدل والحريات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لـ"الاحتفال" بمرور سنتين على إبرام اتفاق 25 مارس 2011، الذي وعدت من خلاله أطراف رسمية، ممثلة في كل من المندوب العام لإدارة السجون والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والكاتب العام لوزارة العدل، المعتقلين الإسلاميين بالإفراج عنهم في دفعات، وهو الوعد الذي توقف في الإفراج عن دفعة أولى ضمت قرابة 196 معتقلا فقط.

وتأتي الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، تذكيرا لما أسمته "نقض الأجهزة والجهات لعهدها"، مطالبة إياها بالوفاء بعهدها، كما دعت وزير العدل والحريات "والذي كان شاهدا على ذلك الاتفاق بل وختم محضر الاتفاق بخاتمه وتوقيعه بصفته رئيسا لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان حينها.. بأن يصدع بما كان شاهدا عليه ولعدم التنكر لماضيه الحقوقي المشرف وللوقوف في صف المظلوم لا في صفوف الجلادين".
وأضاف بيان للجنة توصلت به هسبريس، أن المعتقلين الإسلاميين منذ أزيد من 10 سنوات "مظلومون و بُرَءاء مما نسب إليهم"، كاشفا أن من أسماهم "الجلادين" تمادوا في "تعذيب الأبرياء وتشريد الأسر وإهانة واستفزاز العائلات إلى يومنا هذا"، مضيفا أنهم "اعترفوا بمظلومية المعتقلين ووعدوا بالإفراج عنهم عبر دفعات لكن هذه الدفعات اختزلت في دفعة واحدة محتشمة لا ثاني لها".
وفي تصريح لهسبريس، قال أنس الحلوي، الناطق الرسمي باسم اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، إن الدولة "كعادتها لم تف بوعدها في الاتفاق المبرم قبل سنتين"، موضحا أن الإفارج عن الدفعة الأولى التي ضمن قرابة 196 معتقلا "اغلبهم لم يتق لهم من مدة محكوميته سوى أره معهدودة"، مضيفا أن "الفزازي والشادلء شكلا لااستناء لتوفرهما على مدة محكومية وصلت 30 سنة".
من جهته، قال محمد حقيقي، المدير التنفيذي لمنتدى الكرامة وأحد الحاضرين في الاتفاق رفقة وزير العدل والحريات الحالي ورئيس المنتدى آنذاك، إن الاتفاق إيجابي في حد ذاته، "والذي تم تفعيله بإطلاق سراح قرابة 196 معتقلا المدانين تحت طائلة قانون مكافحة الإرهاب"، مضيف في تصريح لهسبريس "كنا ننتظر اللائحة الثانية لنفاجأ في 17 ماي بأحداث سجن سلا" موضحا أن الاتفاق حينها عرف "ارتدادا" ما جعل وضعية المعتقلين الإسلاميين "كارثية لحدود الساعة"، يضيف حقيقي.
واعتبر الناشط الحقوقي أن الاتفاق "لا يزال قائما وشروطه لا زالت صالحة"، متمنيا أن تشكل اللقاءات التشاورية القادمة في الملف التي تجمع فعاليات حقوقية وسلفية بممثلين رسميين عن الدولة أن تدفع بالملف في شكله الإيجابي.

أبرز مسارات ملف معتقلي السلفية الجهادية..
في 17 فبعد صدور قانون مكافحة الإرهاب رقم 03-03 بظهير شريف في 28 ماي 2003 إثر مصادقة مجلسي النواب والمستشارين في عهد حكومة ادريس جطو، سرت مقتضياته على أزيد من 2300 شخص بالمغرب إلى حدود الآن، أدين فيها المعتقلون الذي لقبوا وقتها بـ"السلفية الجهادية" بأحكام سجنية تراوحت ما بين الإعدام والمؤبد وعقوبات امتدت إلى 30 سنة، إضافة إلى التبرئة والعفو الملكي..
راير 2011، وقبل بداية الحراك المغربي بـ3 أيام، قام المعتقلون السلفيون بتنفيذ اعتصام احتجاجي بسجن سلا1، أثمر عن اتفاق 25 مارس 2011 بينهم وبين ممثلين عن مندوبية إدارة السجون ووزارة العدل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بموجبه يتم دراسة الملف في إطلاق سراح المعتقلين في شكل دفعات.

وفي 14 أبريل 2011، أطلق سراح الدفعة الأولى من المعتقلين، والبالغ عددهم قرابة 196، بطلب تقدم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان مباشرة بعد تعيين إدريس اليازمي رئيسا له ومحمد الصبار أمينا عاما، من بينهم المعتقلين السياسيين الخمسة على خلفية ملف "خلية بليرج": المصطفى المعتصم الأمين العام لحزب البديل الحضري، ومحمد المرواني رئيس حزب الأمة، ومحمد أمين الركالة العضو بالحزب ذاته، وماء العينين العبادلة عضو المجلس الوطني للعدالة والتنمية وعبد الحفيظ السريتي مراسل قناة المنار، بالإضافة إلى محمد الفزازي وعبد الكريم الشاذلي أبرز شيوخ "السلفية الجهادية".
وفي الوقت الذي انتظر فيه الفاعلون الدفعة الثانية من المفرج عنهم، "افتعلت مندوبية السجون حدثا بسجن سلا1 اتهمت من خلاله السجناء بالتمرد في 16 و17 ماي 2011"، يقول محمد حقيقي، المدير التنفيذي لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان في تصريح لهسبريس، وهو ما دفع المندوبية إلى إلغاء اتفاق 25 مارس "وإشغال المعتقلين بمطالب داخلية عوض مطلب إطلاق السراح".

بعد تجميد عضويته من الطليعة خالد مصباح يلتحق مباشرة بالمجلس الوطني لحقوق الانسان

علمت وفابريس ان اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش وآسفي المنضوية تحت المجلس الوطني لحقوق الانسان قد عينت مؤخرا الرئيس السابق للفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الانسان ببنجرير خالد مصباح ضمن أعضاء مكتبها .

وقد جاء قرار إلتحاق هذا الناشط الحقوقي والسياسي بالمجلس الجهوي بعد تجميد عضويته بحزبه الطليعة الاشتراكي الديمقراطي مباشرة بعد المؤتمر السابع لأسباب لم يعلن عنها .

كريستوفر روس يُجالس برلمانيون ومنتخبون وحقوقيون بالداخلة حول الصحراء وهذا مادار بينهم

طالب برلمانيون ومنتخبون وفاعلون بجهة وادي الذهب-لكويرة، اليوم الأحد، في لقاء بالداخلة مع كريستوفر روس المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء ، بالإسراع في إيجاد حل نهائي لنزاع الصحراء المفتعل لوضع حد لمعاناة المحتجزين بمخيمات تندوف.

وأوضح المشاركون في هذا اللقاء، الذي حضره والي جهة وادي الذهب-لكويرة عامل إقليم وادي الذهب حميد شبار وعامل إقليم أوسرد الحسن بولعوان، في تصريحات للصحافة عقب هذا اللقاء، أن الموضوعات التي تم التطرق إليها همت قضايا حقوق الإنسان في مخيمات تندوف وتداعيات نزاع الصحراء المفتعل على المنطقة.

وقال النائب البرلماني بمجلس المستشارين عن جهة وادي الذهب لكويرة علي سالم شكاف أن "من بين النقاط التي تم التطرق إليها مسالة حقوق الانسان في مخيمات تندوف ، ووجوب إيجاد حل لموضوع إحصاء الساكنة بتلك المخيمات".

وأضاف "شددنا على ضرورة إجراء عملية إحصاء تلك الساكنة التي تعيش في ظروف لا إنسانية"، مشيرا إلى أنه تم التأكيد على أنه إذا لم تتوفر بشأن المشكل المفتعل "إرادة سياسية صريحة لدى النظام الجزائري فلن يكون هناك حل لهذه القضية".

من جهته، قال النائب البرلماني بالجهة عبد الله اكفاس إن المحاور التي تم التطرق اليها كانت بناءة وان البرلمانيين والمنتخبين قدموا مداخلات خلال اللقاء تمحورت حول الهاجس الانساني تجاه ما يعانيه المحتجزون في مخيمات تندوف، وكذا ما تعرفه الصحراء الكبرى على الصعيد الأمني، مشيرا إلى أن كل ذلك يحتم الاسراع بإيجاد حل تفاوضي متوافق عليه ومذكرا بالحكم الذاتي باعتباره مقترحا هاما لإنهاء مشكل الصحراء.

من جانبه، قال رئيس المجلس الاقليمي لاوسرد احمد عبد اللاوي إن من النقط الاساسية التي طرحت على السيد روس العمل على " تكثيف الجهود من أجل الوصول الى حل لمشكل الصحراء على أساس مقترح الحكم الذاتي لأنه يتسم بالواقعية والمصداقية وهو منطقي ويعبر عن إرادة الساكنة".

بدوره، أبرز رئيس مجلس جهة وادي الذهب-لكويرة المامي بوسيف أنه تم خلال هذا اللقاء تناول عدد من القضايا التي تهم مشكل الصحراء وسبل الإسراع بحل هذه المشكل المفتعل.

وأضاف بوسيف أنه تمت إثارة المسألة الإنسانية لهذا المشكل خاصة المتعلقة بمخيمات تندوف، مشيرا إلى أنه من النقاط التي أثيرت خلال اللقاء الأزمة في مالي وتداعياتها على امن المنطقة.

واجتمع كريستوفر روس أيضا مع رئيس وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد، ومع فعاليات من المجتمع المدني، وذلك ضمن اللقاءات التي يعقدها مع مختلف الفاعلين المحليين في إطار الجولة التي يقوم بها للأقاليم الجنوبية ضمن الزيارة التي يقوم بها للمملكة.

وأوضح محمد الامين السملالي رئيس اللجنة أنه تم التطرق خلال اللقاء إلى الوضع في المنطقة والجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل تقريب وجهات نظر الأطراف لإيجاد حل لمشكل الصحراء.

وبخصوص وضعية حقوق الانسان في المنطقة، أشار إلى أنه تم التذكير بدور وجهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا السياق وتأسيس اللجان الجهوية لحقوق الانسان بالأقاليم الجنوبية مما ساهم في الرفع من مستوى المجال الحقوقي بهذه الأقاليم.

وأجمع فاعلون من المجتمع المدني، في تصريحات صحفية، عقب لقائهم بكريستوفر روس، على أن اللقاء مع هذا الأخير كان مناسبة للتعبير عن إدانتهم الشديدة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تمارس ضد المحتجزين الصحراويين في مخيمات تندوف من قبل "البوليساريو" والتي تطال كل من يخالف التوجه الانفصالي.
وأكدوا أنهم أعربوا لروس عن تشبثهم بوحدة المغرب الترابية وتأييدهم لمقترح الحكم الذاتي باعتباره يضمن للساكنة العيش الكريم و يسمح لهم بممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يذكر أن كريستوفر روس، الذي حل في وقت سابق اليوم بالداخلة، كان قد عقد قبل ذلك بالعيون لقاءات مع عدد من المنتخبين والفاعلين المحليين، وذلك في إطار زيارته الحالية للمغرب التي أجرى خلالها مباحثات مع عدد من المسؤولين من بينهم رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون ورئيسا مجلسي النواب والمستشارين وممثلين عن الأحزاب السياسية ينحدرون من الأقاليم الجنوبية للمملكة.

اليزمي: اسمي الحقيقي الخمار وأتقاضى أجرة واحدة فقط وبعض ما يقال عني تخريبق

22 مارس 2013 - 20:23

علي أوحافي

كشف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفته عضوا سابقا في اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، أنه مشروع الدستور الذي حضرته اللجنة كان يتضمن بندا ينص على حرية المعتقد، لكنه لم يكن في المسودة التي عرضت على الاستفتاء.

اليزمي، الذي حل ضيفا على برنامج "في قفص الاتهام" على ميد راديو، اليوم الجمعة (22 مارس)، نفى كل ما يتداول على شبكة الأنترنت بخصوص أجره في مجلس الجالية، مؤكدا أنه لا يتقاضى إلا أجرة واحدة، بصفته رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي رده على ما تروجه مجموعة من المغاربة في الخارج على شبكة الأنترنيت، من تبذير للمال العام و"مساريات" وشوبينغ، قال اليزمي: "أنا ما متبعش أش كيتقال عليا في فايس بوك... هاداك تخريبق". كما رد على بعض منتقديه، قائلا إن كل هدفهم الوصول إلى البرلمان.

وفي جوابه على سؤال حول وجود جالية مغربية في إسرائيل، أوضح اليزمي أن الجنسية المغربية ما كطيحش، مؤكدا: "ممكن نمشي لإسرائيل". وعلق على الضجة التي أحدثها وثائقي "تنغير جيريزاليم" بقوله: "لا يمكن أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم".

اليزمي أكد أيضا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا ينافس الحكومة من حيث إنتاج القوانين، داعيا من يقول هذا الكلام إلى قراءة الظهير التأسيسي للمجلس، مضيفا: "دورنا نحضيو الحكومة".

ونفى إدريس اليزمي أن يكون استدعي للمساءلة في البرلمان، كاشفا أن الأخير ليس له الحق في استدعاء المؤسسات الدستورية بحكم الدستور نفسه، غير أن هذه المؤسسات مطالبة بإنجاز تقارير سنوية.

وأشار اليزمي إلى أنه يجب تقوية العلاقات مع الأجيال الجديدة من المغاربة في دول المهجر، والتقرب منهم وتعريفهم بالثقافة المغربية.

كما كشف إدريس اليزمي أن اسمه الحقيقي هو اليزمي الحسني الخمار، أما إدريس فهو إسم نضالي فحسب وغير موجود في بطاقته الوطنية.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة–تطوان تصادق على مخطط عملها الاستراتيجي

صادقت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة–تطوان، اليوم السبت بطنجة، خلال دورتها العادية برسم سنة 2013، على مخطط عملها الاستراتيجي للفترة 2013–2015، وكذا على تقريرها السنوي لسنة 2012.

ويروم هذا المخطط، الذي يندرج ضمن مهام اللجنة، تعزيز عمل مختلف اللجان المختصة بالمجلس، خاصة تلك المكلفة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

وفي كلمة في افتتاح الدورة، شددت رئيسة اللجنة الجهوية السيدة سولى الطود على أهمية المنجزات والمكاسب التي حققتها اللجنة سنة فقط بعد تشكيلها، خاصة في ما يتعلق بتتبع وضعية حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن اللجنة تلقت وعالجت نحو 50 شكاية تقدم بها مواطنون لها ارتباط بحقوق الإنسان.

وأضافت أن اللجنة ستنكب خلال الفترة 2013–2015 على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المستوى الجهوي، وكذا المشاريع المرتبطة بتعزيز حقوق الإنسان بشراكة مع مختلف المتدخلين على الصعيد الجهوي.

وبخصوص الفترة الماضية، أوضحت السيدة الطود أنها خصصت لإنشاء هياكل اللجنة وإطلاق برنامج عملها، مع العمل على النهوض بحقوق الإنسان، خاصة من خلال التعاون والتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين من أجل تفعيل نوادي المواطنة وحقوق الإنسان في المؤسسات المدرسية، وكذا تنظيم عدة مؤتمرات وموائد مستديرة حول مواضيع لها ارتباط بحقوق الإنسان.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة–تطوان، التي تم تنصيبها في 2 فبراير 2012، تضطلع بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان. كما تعمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

اليزمي الحسني الخمار: لا يمكننا ان نكون فلسطينيين اكثر من الفلسطينيين أنفسهم

في تعليق له على الضجة التي اثيرت حول شريط "تنغير جيروزاليم-اصداء الملاح"، للمخرج كمال هشكار، قال ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، "لا يمكن أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم".

و حول وجود جالية مغربية في إسرائيل، أوضح اليزمي، الذي يشغل ايضا منصب رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج، أن الجنسية المغربية لا تسقط عن صاحبها، وذلك في إشارة إلى بعض الانباء التي تتحدث عن وجود عدد من الطلبة والمهاجرين المغاربة الذين يستقرون بإسرائيل.

معتقلو اركانة يضربون عن الطعام منذ 11-3-2013

وجهت عائلات معتقلي اركانة مدينة آسفي رسالة إلى المجلس الوطني لحقوق الانسان بالمغرب والجمعية المغربية لحقوق الانسان بالمغرب و منتدى الكرامة بالمغرب و منظمة العفو الدولية بلندن و منظمة الكرامة بجنيف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان جنيف حول اضراب معتقلي اركانة عن الطعام منذ 11-3-2013

وفي نصها:

قبل الشروع في سرد الوقائع و التفاصيل ننهي الى علم سيادتكم ان معتقلي ملف تفجيرات اركانة بمدينة مراكش المعتقلون بسجن مول البركي يباشرون اضرابا عن الطعام منذ 11-3-2013 بلغ يومه الخامس عشر ، مما يستدعي من سيادتكم التدخل لدى الجهات المسؤولة عن قطاع السجون والعدل وحقوق الانسان و الصحافة والاعلام لوقف نزيف هذا الاضراب الذي سيأتي على ما تبقى من السلامة الصحية لهؤلاء المعتقلين.

إن سبب الدخول في الاضراب عن الطعام الحالي يمكن توضيحها فيما يلي :
على المستوى الصحفي ترويج اخبار كاذبة تحمل في طياتها اتهامات من العيار الثقيل :

– نشرت جريدة الصباح في الصفحة الأولى من عددها 4008 بتاريخ 05/03/2013 مقالا بعنوان بارز و مثير, وقد حمل هذا المقال اتهامات كاذبة تتعلق بضبط أجهزة من نوع آي فون و هواتف ذكية يتواصل بها المعتقلون مع عناصر و مواقع جهادية مزعومة

– نشرت جريدة المساء فيعددها 2009 وتاريخ 11-3-2013 " واعتبرت المصادر ذاتها ان الجديد في الامر هو العثور على هاتف من نوع ايفون مزود بالانترنيت عند احد المتورطين في تفجير مقهى اركانة بمراكش، مما يطرح اكثرمن علامة استفهام لأن هذا النوع يسمح لهؤلاء بالتواصل مع جهات غير معلومة ، وقد تكون بأهداف تهدد سلامة المواطنين ، تضيف المصادر نفسها".

– نشرت جريدة اخبار اليوم عدد1008 وتاريخ 12-3-2013 صفحة 6 نفس الخبر منتوفر معتقلي اركانةعلىهواتف ذكية مزودة بالانترنت.

ان التهم الواردة بالمقالات عبارة عن صكوك اتهام جديدة تضاف للحملة الاعلامية التي شنت على ابنائنا ايام كانوا معتقلين احتياطيا في تزييف واضح للحقائق وتأليبا للراي العام الذي اصبح واعيا كل الوعي بفصول هذه المسرحية

على المستوى الاعلامي المرئي :

قناة ميدي 1 تي في تسيء إلى المعتقلين و تأثر على القضاء في قضية معروضة على النقض.
نشير في البداية إلى أن قناة ميدي 1 تي في لم تأخذ أي إذن مسبق من المعتقلين أو من عائلاتهم أو من دفاعهم علما أن قضيتهم لا زالت معروضة أمام القضاء و لهذه الأسباب قمنا بمراسلة وزا رة الاتصال عبر الفاكس كما وجهنا مراسلة مكتوبة و مباشرة إلى وزارة الاتصال و إلى وزارة العدل قبل أن يتم عرض برنامج مسرح الجريمة الذي خصص حلقته يوم الثلاثاء 19/03/2013 لملف أركانه في برنامج تحت عنوان مسرح الجريمة و قد طالبنا في هذه المراسلات بالتدخل الفوري لوقف بث هذه الحلقة للأسباب المذكورة. إلا أننا نفاجأ ببث هذه الحلقة و كانت الصدمة كبيرة أمام حجم الكذب و التزييف و التضليل الذي بته البرنامج على لسان المشاركين فيه و من خلال المشاهد المفبرك

وهو ما يستدعي تدخلا من وزارة الاتصال و الهيئة العليا للسمعي البصري ووزارة العدل والحريات لاتخاذ ما يلزم بهذا الشأن.

على مستوى ادارة السجن التضييق و الحرمان من الحقوق :

لقد عمدت ادارة سجن مول البركي عقب تغيير مدير السجن بمحاولة حرمان المعتقلين من حقوقهم والتضييق عليهم وعدم مراعاة الحالة الصحية المتدنية لاغلبهم نتيجة كثرة الاضرابات التي خاضوها بسجن مسلا2 .

إذ سعت الى حرمانهم من وسائل النظافة ، وفرض قواعد لا انسانية على مستوى التزويد بالمواد الغذائية.

بالاضافة الى امتهان الكرامة الانسانية لعائلات المعتقلين كالتضييق عليهم في الولوج الى المؤسسة السجنية اذ يتركون في الانتظار لساعات طويلة دون مبرر قانون ، و التفتيش المهين الذي يصل لدرجة تجريد الصغار من ملابسهم ، وتفتيش المناطق الحساسة للنساء و الرجال على حد سواء في بعض الاحيان.

ان حجم الاكاذيب والافتراءات التي واكبت ملف تفجيرات اركانة بمراكش واعتقال ابنائنا و الزج بهم في هذه القضية وما صاحبها من مواكبة صحفية متحيزة لراي واحد بتزييف للحقائق و ترويج للاكاذيب والذي يؤكده زيف الخبر الذي نقلته كل من جريدة الصباح و المساء واخبار اليوم من مصادر لا نعلم حقيقتها ولا اهدافها و المتمثلة حسب ما يوضحه منطق الاحداث في احد عناصر لجنة التفتيش التي حلت بسجن اسفي يوم 28-2-2013 .

لقد استدركت جريدة الصباح هذه الفضيحة الإعلامية و لكن بطريقة غير مهنية و غير أخلاقية,إذ اكتفت بشكل متعمد في عددها 4017 بتاريخ 15/03/2012 بنشر توضيح مختصر جدا و بدون أي عنوان يدل على مضمونه و في الصفحة 12 وقد تضمن هذا التوضيح ما يلي:

أكد مدير سجن مول البركي بآسفي انه لم يتم ضبط اي نوع من الهواتف المحمولة الذكية خصوصا من نوع ايفون بحوزة معتقلي تفجيرات اركانة خلافا لما جاء في مقال نشرته الصباح تحت عنوان ايفون في زنازين مدانين في تفجيرات اركانة

– إن نفي الخبر يستدعي من كل من جريدة الصباح و المساء واخبار اليوم ان تقدم اعتذارا للمعتقلين وعائلاتهم على حجم الاذى الذي لحقهم من نشر هذا الخبر.

–على الصحف الثلاثة الكشف عن مصدر الخبر للوقوف على الجهات التي تحاول اعادة تلفيق التهم للمعتقلين.

– على مندوبية ادارة السجون تقديم توضيح بشأن ما اوردته هذه الصحف لكون الامر يتعلق بلجنة تفتيش تابعة للمديرية

–

– على وزارة العدل و الحريات و مندوبية ادارة السجون اعطاء اوامرها لادارة سجن مول البركي لتمكين المعتقلين وعائلاتهم من حقهم الذي يضمنه القانون المنظم للسجون

على الهيئات الحقوقية التدخل كل في مجال اختصاصها وبما تملكه من وسائل تواصل وضغط لاتخاذ الخطوات الكفيلة برفع هذا الاضراب عني الطعام الذي يأتي على الصحة الجسدية لابنائنا و الصحة النفسية لنا، خاصة انه تم نقل بعضهم للمستشفى لكون حالتهم الصحية دخلت مرحلة الحرج

اليزمي: لا يمكننا أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم

في تعليق له على الضجة التي أثيرت حول شريط "تنغير جيروزاليم-أصداء الملاح"، للمخرج كمال هشكار، قال ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، "لا يمكن أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم."

و حول وجود جالية مغربية في إسرائيل، أوضح اليزمي، الذي يشغل ايضا منصب رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج، أن الجنسية المغربية لا تسقط عن صاحبها، وذلك في إشارة إلى بعض الانباء التي تتحدث عن وجود عدد من الطلبة والمهاجرين المغاربة الذين يستقرون بإسرائيل.

وردا على الاخبار التي تتحدث عن تقاضيه لأجرتين، الاولى عن منصبه بالمجلس الوطني لحقوق الانسان والثانية عن رئاسته لمجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، رد اليزمي في حديث إذاعي، بالقول ان ذلك غير صحيح، مؤكدا انه لا يتقاضى إلا اجرة واحدة.

وفي توضيح لما يروّجه البعض على الشبكة العنكبوتية وخاصة في "الفيس بوك"، قال اليزمي "أنا ما متبّعش أش كيتقال عليا في فايس بوك... هاداك تخريبق"، موضحا ان اسمه الحقيقي هو "اليزمي الحسني الخمار"، أما إدريس فهو اسم نضالي(حركي) فحسب وغير موجود في بطاقته الوطنية.

من أجل فهم مشترك للحالة السلفية وسؤال المشاركة في الحياة العامة

تحت عنوان "من أجل فهم مشترك للحالة السلفية وسؤال المشاركة في الحياة العامة"، نظم كل من "منتدى الكرامة لحقوق الإنسان" و"جمعية عدالة من أجل الحق في المحاكمة العادلة " و"جمعية الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان" بدعم من مؤسسة قرطبة " خلال يومي 22 و23 مارس الجاري بالرباط، لقاء تشاوريا أوليا بمشاركة جمعيات وفعاليات حقوقية وشخصيات سلفية وممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومحامون وأكاديميون.

وفي جو من الحوار الهادئ المطبوع بروح الصراحة والمكاشفة والمسؤولية، تحاور المشاركون والمشاركات بخصوص مجموع محاور برنامج هذا اللقاء التشاوري، والتي تم تخصيصها في مستوى أول ، لمحاولة بناء فهم مشترك "للحالة السلفية" ومحاولة توصيف خلفياتها الفكرية وخطابها وسياقاتها، وقد ساهم النقاش في توضيح الكثير من المواقف والالتباسات ذات الطبيعة الفكرية المرتبطة بالاتجاه السلفي،، أو بالأفكار الجاهزة اتجاهه. وكذا التحديات المطروحة عليه في علاقة بسؤالي العنف والتدبير السلمي للاختلاف، وفي مستوى ثان تم استعراض وجهات نظر مختلف المتدخلين بخصوص الانتهاكات والتجاوزات التي طبعت مسار هذا الملف، في مقابل مناقشة مستويات التعاطي معه، من زاوية نظر المعتقلين والعائلات والجمعيات الحقوقية، والمؤسسات الوطنية، كما تم التوقف عند رصد بعض المبادرات التي حاولت المساهمة في إيجاد حل لهذا الملف.

في مقابل ذلك طرح سؤال الاندماج في علاقة بالمعتقلين على خلفية هذا الملف و التعقيدات التي تواجههم داخل السجن وخارجه، سواء بالإقصاء من برامج الاندماج داخل السجن أو بتعطيل حقوقهم المدنية والمهنية في علاقة بالإدارة والمصالح العمومية. وقد أدار مختلف النقاشات ذات الصلة بمحاور هذا اللقاء التشاوري كل من السادة الصحافيين: توفيق بوعشرين وأنس مزور وعبد الله الترابي.

وقد سجل المشاركون عزمهم على مواصلة التشاور في لقاء ثاني بحضور فاعلين رسميين لإنضاج الشروط الضرورية للبحث في سبل تسوية هذا الملف في أبعاده المختلفة. وقد حضر هذا اللقاء التشاوري الأول إلى جانب الهيئات المنظمة (منتدى الكرامة وعدالة والوسيط)، ومؤسسة قرطبة كل من: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والعصبة المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، ومنتدى بدائل المغرب، والهيئة المغربية لحقوق الإنسان ، والرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، والشبكة المغربية من أجل الحق في الحصول على المعلومات، وممثلات عن عائلات المعتقلين السلفيين في شخص حسناء مساعد و بديعة شوقي (أم حاجب) إلى جانب شخصيات عن تيار السلفية وهم السادة: حسن الكتاني، وعمر الحدوشي وعبد الوهاب رفيقي (أبو حفص)، وجلال المودن و محمد بن حمو وأسامة بوطاهر.

اتفق شيوخ وناشطون حقوقيون بالمغرب على مواصلة البحث عن حل نهائي لملف "السلفية الجهادية" بالمملكة في لقاء تشاوري ثان لم يحدد موعده، مع قرب حلول الذكرى العاشرة لتفجيرات الدار البيضاء التي اتهم فيها الالاف من عناصرها.

اتفق شيوخ وناشطون حقوقيون بالمغرب على مواصلة البحث عن حل نهائي لملف "السلفية الجهادية" بالمملكة في لقاء تشاوري ثان لم يحدد موعده، مع قرب حلول الذكرى العاشرة لتفجيرات الدار البيضاء التي اتهم فيها الالاف من عناصرها.

جاء ذلك خلال لقاء تشاوري هو الاول من نوعه في المغرب عقد يومي الجمعة والسبت بالعاصمة الرباط تحت عنوان "من أجل فهم مشترك للحالة السلفية وسؤال المشاركة في الحياة العامة ". وذكر بيان صادر عن اللقاء حصل مراسل وكالة الأناضول على نسخة منه اليوم الاحد ان المشاركين سجلوا "عزمهم على مواصلة التشاور في لقاء ثان بحضور فاعلين رسميين لإنضاج الشروط الضرورية للبحث في سبل تسوية هذا الملف في أبعاده المختلفة". ولم يحدد البيان موعد ومكان انعقاد اللقاء التشاوري القادم.

لكنه لفت الى ان اللقاء الحالي تم "في جو من الحوار الهادئ (..) وشهد محاولة بناء فهم مشترك للحالة السلفية وتوصيف خلفياتها الفكرية وخطابها وسياقاتها". كما شهد "استعراض وجهات نظر مختلف الفاعلين المعنيين بهذه القضية بشأن "الانتهاكات والتجاوزات التي طبعت مسار هذا الملف".

وبحث اللقاء التشاوري الأول كذلك في آفاق اندماج المتعقلين من تيار "السلفية الجهادية" و"التعقيدات التي تواجههم داخل السجن وخارجه، سواء الإقصاء من برامج الاندماج داخل السجن أو تعطيل حقوقهم المدنية والمهنية في علاقاتهم بالإدارة والمصالح العمومية "، بحسب البيان.

وتوقف عند مبادرات حاولت في وقت سابق البحث عن حل نهائي للقضية، مثل مبادرة "أنصفونا" التي أطلقها الشيخان حسن الكتاني وعبد الوهاب رفيقي "أبو حفص" في العام 2012، لكنها لم تفض إلى طي نهائي لهذا الملف.

وشارك باللقاء الذي اشرفت عليه ثلاث منظمات مغربية غير حكومية، وممثلون عن هيئتين حقوقيتين رسميتين هما المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

كما شارك به شيوخ سلفيون بارزون، وممثلات عن عائلات المعتقلين على ذمة ما يعرف بـ"السلفية الجهادية"، ومنظمات حقوقية مغربية غير حكومية.

وكان المغرب اعتقل المئات الاشخاص بتهمة الانتماء لتيار "السلفية الجهادية" عقب التفجيرات التي شهدتها مدينة الدار البيضاء، (90 كيلومترا جنوب الرباط)، مساء يوم 16 مايو/ أيار 2003، وتمت محاكمتهم بموجب قانون الإرهاب.

ويأمل ناشطون حقوقيون مدنيون وسلفيون وسياسيون، أبرزهم قياديون بحزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم، في التوصل إلى حل نهائي مع الدولة يفضي إلى طي ملف السلفية الجهادية وإطلاق سراح جميع المعتلقين قبل حلول الذكرى العاشرة لتفجيرات الدار البيضاء.

وزارة الخارجية 'تؤطر' المجتمع المدني الرسمي قبل منتدى تونس

انعقد بوزارة الخارجية المغربية يوم الخميس 21 مارس، اجتماع لممثلي المجتمع المدني الرسمي المشاركون في المنتدى الاجتماعي العالمي الذي سينعقد في تونس من 26 حتى 30 مارس. اللقاء أطره عبد الله ساعف وعبد القادر أزريع، لتوجيه ممثلي المجتمع المدني الرسمي وإبلاغهم بالتعليمات التي يجب عليهم اتباعها أثناء تمثيل المغرب أو عند الدفاع عن قضاياه الأساسية، لتجنب تكرار الأخطاء التي ارتكبت أثناء منتدى دكار.

وخلال الاجتماع التأطيري الذي جرى داخل قاعة مغلقة بمقر وزراة الخارجية تم توزيع "مطبوع" يتضمن المعلومات التي يجب على المشاركين في المنتدى من المجتمع المدني الرسمي، التسلح بها للدفاع عن قضايا المغرب. وتضمن "كتيب الإرشادات" هذا الذي صيغ باللغة الفرنسية في معظمه ثلاث قضايا هي: قضية الصحراء، وحقوق الإنسان، والحجج المتعلقة بمحكمة اكديم إزيك. والمفارقة أن الكتيب الذي لم يحمل أية إشارة إلى الجهة التي طبعته تحت عنوان "وثيقة"، تضمن حججا تدافع عن عدالة محاكمة المدنيين الصحراويين أمام المحكمة العسكرية، في الوقت الذي كان قد صدر فيه بيان من الديوان الملكي ينوه بتقرير صادر عن **"المجلس الوطني لحقوق الإنسان" يقر** فيه بأن محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية لا يستجيب لمقتضيات المحاكمة العادلة ويتعارض مع المواثيق الدولية ذات الصلة ولا ينسجم مع روح الدستور المغربي نفسه.

وكانت مشاركة الوفد المغربي في المنتدى الاجتماعي العالمي في السنغال قد خلفت أثارا سلبية على صورة المغرب، بسبب نوعية المشاركين في ذلك المنتدى وعدم إلمامهم بالقضايا التي يدافعون عنها، وأيضا بسبب إخلالهم بأدبيات وأخلاقيات النقاش مع الآخر.

يذكر أن نفقات سفر وإقامة وتعويضات أعضاء الوفد الرسمي الذي يظم المجتمع المدني الرسمي بما في ذلك المحسوب على بعض الأحزاب، تصرف لهم من أموال دافعي الضرائب.

وسيشارك في منتدى تونس قرابة 4500 جمعية من العالم يمثلهم أكثر من 70 ألف مشارك من مختلف أنحاء العالم وحضور كثيف للإعلاميين.
ويعتبر هذا المنتدى الأول من نوعه الذي ينتظم في بلد عربي ويشتمل على 11 محورا للنقاش في مختلف المواضيع من ضمنها "من أجل تطوير تعبيرات اجتماعية جديدة ضد الديكتاتوريات السياسية" و "من أجل عالم خال من الهيمنة" و"من أجل عالم آخر" و"من أجل مجتمع إنساني مبنى على مبادئ وقيم الكرامة والمساواة بين جميع البشر" و"من أجل حرية التنقل والإقامة للجميع".